الحرب التجارية في

الاقتصاد والمواطن يدفعان الثمن

إغراق الأسواق بالسلع والمنتجات تزوير للماركات التجارية استيراد المنتجات المشابهة منافسة المنتج الوطني مسميات متعددة لكن النتيجة واحدة القطاع الخاص يحارب بعضه ويغرق السوق اليمنية بمنتجات وسلع ما أنزل الله بها من سلطان والمواطن اليمني يشتري ويدفع ويدور حول نفسه يعيش حالة من التهيان التجاري لها بداية وليس لها نهاية والاقتصاد الوطني يخسر كل يوم ملايين الدولارات فوضى عارمة لا تبقي ولا تذر والكل يدفع ثمنها تاجر يشكي من خصم له من نفس صنفه ينافسه بطريقة غير شريفة ومواطن يدفع ثمن هذا الصراع من قوت يومه واقتصاد قومي هش وضعيف لا حول له ولا قوة صورة مأساوية هل يمكن الحد منها.

تحقيق/عبدالله الخولاني

كل يـوم تظهر أصنـاف سلع ومنتجات جديدة وبأشكال مغرية وجذابة وبأسعار تصل في بعض الأحيان إلى مستويات ربما لا تغطي تكلفة التصنيع والشحن وأحيانا أخرى يكتشف المستهلك اليمني أنها لا تساوي حتى بضعة فلسات، لكن حـرب الوكالات التجارية واستخدام المسميات لماركات مشهورة هي المصيدة التي يقع الكل ضحيتها ابتداء بالتاجر الوكيل في اليمن وانتهاء بالمواطن المسكين الـذي عليه الدفع للطرفين، فالكل مستفيد ويكسب وهو يخسر ويدفع معادلة صعبة تعجز الحكومة عن فكك شفراتها.

غزو

نتيجة لغياب الرقابة الفاعلة تتعرض السوق اليمنية إلى غزو سلعي وبمختلف أنواع البضائع والتي يمتاز الكثير منها بالرداءة وعدم الجودة، مواطنون ومختصون أبـدوا خشيتهم من أن الكثير من البضائع أخذت تنتشر ويصعب عليهم تمييزها كونها تناظر مثيلاتها ذات الجودة بالشكل وحتى الطعم.

إغراق

جمعية حماية المستهلك على لسان رئيسها فضل منصور تؤكد أن الإغراق السلعي الموجود حالياً في السوق أدى إلى تراجع الصناعة المحلية التي لم تتمكن من الصمود أمام إقبال المستهلك على السلع المستوردة الرديئة.

وطـالـب بتفعيل (اللجنة العليا لحماية المستهلك) والذي يضم جميع الجهات التي لها علاقة بالسلع المستوردة والأسواق والتي لم تعقد سوى أربعة اجتماعات شكلية منذ إنشائها في عام2008م

دعم

وشدد منصورعلى ضرورة دعم هيئة المواصفات توفير مختبرات سريعة للفحص قرب المنافذ الحدودية وتشديد الرقابة عليها لكي لا يسمح بـأن تدخل السلعة إذا كانت غير صالحة للاستهلاك وغير مطابقة للمواصفات سواء كانت غذائية أو دوائية ويجب أن تعود من حيث أتت وبالتالي يمكن السيطرة عليها في مثل هذه الحالة.

علامات تعجب

محمد بانافع يرى أن ما يحدث في السوق اليمنية يثير علامات استفهام وتعجب، فكيف نجد نفس السلعة بسعر معين وفي متجر بسعر مختلف؟!.. كيف يحدث هذا وما هي الأسباب رغم أنها نفس السلعة!«.

وأضاف: لم ألاحظ الفرق في سعر السلع في بداية الأمر، حيث إني كنت أجلب جميع أغراضي من متجر واحد حتى لفتت نظري أحد أصدقائي ، حيث قال لي اذهب لمتجر آخر وحددت لي اسمه وستجد السلع نفسها وبسعر أقل، فاستغربت وتوقعت أن النوع مختلف أو تاريخ الصلاحية قريب الانتهاء، فتساءلت أين وزارة التجارة والصناعة من ذلك وأين حماية المستهلك وأين ضمير التاجر.

الفقر

من جهته قال الخبير الاقتصادي الدكتور سالم بن مبارك المنتجات المجهولة دائما تكون أسعارها منخفضة يشتريها أصحاب الدخول المتدنية لعدم قدرتهم على شراء السلع ذات الجودة العالمية لغلاء ثمنها لذا ظهرت الحاجة إلى تصنيف المنتجات ذات الجودة المنخفضة بالتكلفة الأقل مما هو عليه والمنتجات الأصلية، ولعل شعوب الدول النامية تمتاز بعادة تقليد السلع ولقد غـزت صناعة التقليد جميع المنتجات الكمالية التي لها الحاجة فلم تدع صناعة التقليد شيئا اليوم إلا قلدته وتحتوي السلع المقلدة على علامة تجارية أو شعار يطابق تماما علامة تجارية سلعة أخرى ولا يمكن تمييزها عن الأصلية بأي شيء.

وأضاف أن السلع المقلدة تعتبر نوعا من الغش التجاري الذي يجب أن تحاربه وزارة التجارة حتى تحد من انتشارها في الأسـواق وذلك لما تشكله من مخاطر كبيرة على حياة المستهلك.

أضرار كبيرة

هيئة المواصفات تؤكد أن الصناعة الوطنية والتجارة المنظمة والاقتصاد الوطني يتعرضون لأضرار كبيرة جراء عمليات التزييف والتقليد والغش التجاري أهمها زيـادة العرض على الطلب وفقد الثقة بين المستهلك والصناعة المحلية وانخفاض استخدام عناصر الإنتاج وكذا الموارد المحلية، مما يؤدي كل ذلك إلى تدمير الصناعة الوطنية والحد من نشاطها، كما يؤدي إلى وجود صناعة ضعيفة أو هامشية، وبالتالي توقفها بشكل نهائي عن الإنتاج وإغلاق العديد من المصانع. وتعرض الاقتصاد الوطني لخسائر فادحة، وبروز ظاهرة التهريب مما يحمل أيضا الضرر الكبير على المستهلك والصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني والبيئة.

ودعت المستهلك إلى اختيار السلع والمنتجات التي تلبي رغباته وتشبع حاجاته بعيدا عن المنتجات الرديئة والمزيفة والمغشوشة أو المقلدة وكل ما هو مخالف للمواصفات القياسية.

وأشـارت إلى أن التزييف يقتل روح الابتكار والتجديد والتطور في الصناعة الوطنية لأن انتشار السلع المقلدة والمزيفة والمخالفة وبيعها بأسعار زهيدة ومنافستها للمنتجات المحلية بطريقة غير مشروعة يؤدي إلى تدهور الصناعة الوطنية وتعرضها لهزيمة قاسية من العيار الثقيل وإلى قتل الإبداع والتطور فيها.

المواطن ضحية

أخيرا يمكن القول أن ما تشهده السوق اليمنية من فوضى عارمة يتحمل مسئوليتها القطاع الخاص نفسه الـذي يحارب بعضه وينتهج المنافسة غير الشريفة معتمدا على التزييف والتقليد واستيراد أي شيء لها مردود ربحي دون مراعاة للضمير وقواعد التجارة والمنافسة الشريفة الذي يقابله ضعف رقابي حكومي مشجع لهذه الفوضى ليكون المواطن هو الضحية.

السوق تخضع لسيطرة المتنفذين

> حين احتفلت إحدى الشركات اليمنية المشهورة في التنمية الزراعية بعيد ميلادها الخمسين في2007 م كانت سمعة مضاخاتها الأوروبية وجودتها العالية كبيرة في السوق وكانت تباع الواحدة منها بمليوني ريال، وبعدها بشهرين كانت الفاجعة للشركة أن تجارا مستوردين جلبوا مضخات من دول شرق آسيا بنفس الشكل والعلامة لكن بسعر 800 ألف ريال مما استدعى الشركة رفع دعوى للمحكمة والتقاضي أمامها ضد من انتهك حقوقها وتقليد منتجها وانتهاء الحكم القضائي لصالحها وتغريم المنافسين غير الشرفاء 600 ألف يورو.

استطلاع/ أحمد الطيار

الكثير من الأمثلة والنماذج للمنافسة غير المشروعة في السوق اليمني تتردد صداها بقوة في سوق مفتوح على كل الجوانب كل واحد يريد تحقيق أرباح كبيرة لكن تلك الأربـاح يحققها أشخاص أثـروا بشدة ويخشى أن يتم في يوم ما سيطرتهم على السوق لكن الحقيقة أن الخسائر يتلقاها المستهلك اليمني ويصرف عليها ملايين الريالات نتيجة للتزوير والتقليد والتهريب لمنتجات أضرارها أكبر من نفعها.

أوجه

للمنافسة غير المشروعة في اليمن عدة أوجـه لكنها في المجال التجاري باتت مستفحلة في ظل سوق مفتوح لا قيود عليه وضعف في الإجـراءات القضائية وتفشي عدم الاستقرار وضعف تطبيق القانون حيث يقوم متنفذون لديهم المال والمكانة والوجاهات القبلية بمنافسة التجار الحقيقيون ويدخلون سلعا تجارية مقلدة لسلع مسجلة بأسماء وماركات رسمية ذات توكيلات رسمية ويحاولون بيعها في السوق اليمنية بأسعار اقل مستفيدين من جهل المستهلكين بالجودة من جهة والأسعار المنافسة من جهة أخرى.

الصناعة الوطنية

تأثرت الصناعة الوطنية بشدة من عمليات المنافسة غير المشروعة في السوق اليمنية حيث يستغل تجار مكانة وشهرة المنتج الوطني ويقومون بتقليده مما يتسبب خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني كما يقول محمد إبراهيم حسن مدير الإدارة التجارية والصناعية بغرفة الأمانة وكمثال على ذلك تونة الغويزي ذات الشهرة الوطنية والجودة الكبيرة حيث قام تجار بتقليد هذه الماركة عن طريق استيراد تونة من دول شرق آسيا بنفس التعبئة والعلامة وإنزالها السوق وتحقيق أرباح خيالية مستغلين شهرة وجودة الغويزي في هذا الشأن.

كما أن سجائر كمران الوطنية تتعرض للتقليد دومـا من قبل تجار عن طريق التهريب ويقومون بتوزيع سجائر مقلدة تـؤدي لـلأضرار بالمستهلكين والاقتصاد الوطني ،وهناك أيضا بعض المنتجات الخاصة بالمنظفات وهي صناعة وطنية تم تقليدها وبيعها بسعر أقل مما يسبب للمصنع الوطني متاعب ومنافسة غير مشروعة تؤدي لإفلاسه وتسريح عمالته.

نماذج

حفلت السوق اليمنية بالكثير من النماذج حول المنافسة غير المشروعة وتتمثل في الاعـتـداءات على المنتجات والتوكيلات التجارية فمثلا قامت شركة مشهورة بالتجارة للمواد الكهربائية بالإعلان المتواصل لمدة زمنية أنها الوكيل الحصري لعلامات تجارية معروفة وحذرت من سلع يتم إدخالها للسوق اليمنية تحمل نفس الماركة لكنها مقلدة.

وعلى نفس المنوال كانت المحكمة التجارية تتلقى العديد من الشكاوى في التقليد لمنتجات غذائية من قبل شركات أخرى ففي مجال البسكويت المستورد ما يدفعها لتقليد بعضها البعض بشراسة وتكون اليمن ميدانا للمنافسة غير الشريفة ،فخلال العام الماضي قامت شركة منافسة بتقليد بسكويت يباع بـ 80 ريالا في السوق اليمنية بمنتج يباع بـ 50ريالا وقاموا بتقليد نفس العلبة والتغليف والماركة.

عـلى نفس الصعيد وصـلـت المنافسة التجارية غير الشريفة على السوق اليمنية إلى شركتين من بلدان دول الجوار ينتجان الحليب طويل الأجل حيث استغلت شركة ناشئة قوة الطلب في السوق اليمنية وقامت بتوريد حليب جديد بنفس مواصفات حليب شركة أخرى في الشكل واللون لكنه مشهور وهكذا أملت أن يتم تسويقه بنفس شهرة الحليب المشهور وهو ما جعل وكيل الشركة الأولى يرفع قضية إلى المحكمة ،كما قام تاجر آخر بجلب شراب طاقة من الصين مقلد لشراب طاقة مشهور من تايلند ، وآخر يقوم بجلب صابون ماركة مشهورة صنع في إندونيسيا ليقوم آخر منافسة له بتقليد تلك المنتجات وجلبها من دولة أخرى.

السوق المفتوح

تظهر المنافسة غير المشروعة في السوق اليمنية كما يشير الأخ محمد إبراهيم مدير الإدارة التجارية والصناعية بغرفة الأمانة نتيجة لأن اليمن ينتهج نظام السوق المفتوح وهنا تبرز المنافسة غير المشروعة والتي تمثلها التهريب والتزوير والتقليد للبضائع فهذه تمثل لب المنافسة غير المشروعة وقد حدد عقوباتها القانون في التشريعات التجارية ورغم ذلك يستمر المفسدون بهذه التجارة لأنهم يحققون أرباحا طائلة.

مشجعون

يمثل المسوقون الفرديون أداة لتشجيع تسويق السلع المهربة والمقلدة والمـزورة ونتيجة لتوسع السوق اليمنية وتباعدها وتعدد مناطقها يجد المسوقون الفرديون فريستهم في المستهلك الجاهل بالمواصفات والبيانات وهكذا يكون دائما هو الخاسر لأنه ينفق أمواله على بضائع فاسدة لا يستفيد منها.

جهات

يقود علميات التقليد والتزوير للبضائع جهات منظمة كبيرة تعمل في البر والبحر كما يقول رجل الأعمال عبد الرقيب البعداني ولعل السفن التجارية ذات المعامل المتخصصة في التقليد الأكثر شهرة في هذا المجال فهي تقوم بإنتاج مئات والآلاف من الماركات المقلدة بدأ بالمستحضرات التجميلية وانتهاءً بالأدوية والمواد الغذائية التي يؤثر مباشرة على صحة الإنسان وهنا مكمن الخطورة ، مضيفا أن هناك سفنا تجارية عملاقة في أعالي البحار متخصصة في التقليد لمنتجات صناعية عديدة ولديها شبكة من المهربين يستلمون البضائع ويدخلونها للأسواق المحلية على أنها الماركات الأصلية ويؤدون لأحداث خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني.

الأدوية

وفقا لتقرير رسمي تبين أن 60٪ من تجارة الأدوية في السوق اليمنية تعتبر غير مشروعة لأنها إما أصناف مقلدة أو مهربة أو موزعة بطرق غير منظمة ولاتـوزع عن طريق وكلاء ويدخل لليمن أصناف كثيرة تأتي عن طريق معامل السفن التي تقلد الصناعات الدوائية في البحر أو تجلب من دول شرق أسيا ويتم تهريبها بواسطة المهربين بلا هوادة ولهذا فالكثير من اليمنيين يستعملون أدوية كثيرة لمرض ما ولا يحقق لهم أي شفاء ، وتشتهر أدويـة السكر والضغط والصداع ونـزلات الـبرد وأدويـة الحمى والمنشطات والمقويات بأنها الأكثر عرضة للتقليد والتزوير نظرا لحجم الإقبال اليومي عليها ولسوقها الاستهلاكي الكبير.

قطع الغيار

هناك نسبة 80٪ من قطع غيار السيارات في اليمن غير مشروعة فهي تأتي من مصادر غير حقيقية من أسواق مشهورة بالتقليد والتزوير كما في دول شرق آسيا والأسواق بدبي فيما لا يستطيع الوكلاء المعتمدون والرسميون السيطرة إلا على أقل من 10٪ في سوق يبلغ إنتاجها اكثر من 66 مليار ريال ،وتعد سوق قطع الغيار من أكبر الأسواق التي تظهر فيها المنافسة غير المشروعة نظرا لأنها غير منظمة وتجد السلع المقلدة والمزورة طريقها إليه بقوة.

زيوت السيارات

تعد مشكلة زيوت السيارات من أحدث المشاكل التي تواجه المستهلكين في اليمن حيث ظهرت في الآونـة الأخـيرة أصناف وأشكال متعددة من التقليد والتزوير لهذه المنتجات وتقدر دراسات ميدانية أن 90٪ من الزيوت تأتي بطرق غير شرعية لليمن من خلال التهريب والتقليد حيث أن معامل داخلية تقوم بإعادة الزيوت المستعملة وتكريرها وضخها للسوق في عبوات مزورة وبيانات غير صحيحة ،كما يقوم مهربون بتهريب آلاف الأطنان لماركات غير حقيقة وآخرها ظهورا الزيوت الملونة والتي تعتبر لب الزيوت المزيفة.

الخاسرون

يخسر الاقتصاد الوطني من التجارة غير المشروعة مليارات الريالات سنويا ويعد المستهلك اليمني الخاسر الأكبر حيث تستغل الشركات والمتنفذون حاجته للسلع ويقومون بإغراق السوق بسلع مخالفة وتعد السلع الغذائية والأدوية ما يتعلق بصحته وسلامته أكبر الأضرار التي يواجهها كما يفقد الصناعيون والوكلاء التجاريون الرسميون قدرتهم على الاستمرار يحدق بهم الإفـلاس من كل جانب عندما تزداد محاربة التجارة غير المشروعة لهم فيؤثر ذلك على العمالة الوطنية والدخل للأسر.

نائب عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء لـ"الثـورة":

الحرب التجارية بين رجال الأعمال دليل على غياب الدولة

قال الدكتور علي سيف، نائب عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء إن وجود حرب تجارية بين رجال الأعمال دليل على غياب الدولة وعدم وجود ميثاق شرف بين التجار.. مشيرا إلى أن هناك مجموعة من التجار لا ترغب في وجود آخرين ينافسونهم في السوق.

وأكد سيف أن لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين، كما أنها تخلق مناخاً غير ملائم للاستثمار ما يؤدي إلى هروب رأس المال الحقيقي ورجال الاقتصاد الحقيقيين من الاستثمار.. مشددا على ضرورة إعادة صياغة شكل الاقتصاد والسياسة الاقتصادية للبلد.

كما تحدث الدكتور علي سيف في لقائه مع "الثورة" حول آثار الحرب التجارية على ميزان المدفوعات للدولة ومكامن ضعف التشريعات التي أدت إلى هذه الحرب وغيرها من النقاط تقرأونها في السطور التالية:

لقاء/حسن شرف الدين

> هناك حرب تجارية خفية بين رجال الأعمال تتمثل في تهريب السلع وتقليدها وغيرها خارج إطـار القانون وأخلاقيات العمل التجاري.. ما تعليقك؟

- إذا كان هناك حرب تجارية بين رجـال الأعمال فهذا دليل على غياب الدولة، إضافة إلى عدم وجود ميثاق شرف بين هؤلاء التجار، والمتعارف عليه أن التجار لا يدخلون في حرب إلا إذا كان الغرض منها القضاء على الآخرين.. بمعنى أن هناك مجموعة من التجار لا ترغب في وجود آخرين ينافسونهم في السوق، وفي ظل انعدام الرقابة قد تبرز هذه الظاهرة خاصة إذا كان هناك مجموعة تستحوذ على السوق.

والمشكلة أن حرب التجار تنعكس آثارها سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين، وعندما توجد مثل هذه التصرفات اللامسئولة فإنهم يتعمدون إهدار الموارد والإضرار بالآخرين، ومن هذه الحروب قضية التهريب، التي تعتبر ظاهرة منتشرة في اليمن منذ القدم وكأنها عملية منظمة، بمعنى من يقوم بالتهريب أشخاص نافذون، وهذا يحرم الدولة عدداً من المـوارد الهامة إضافة إلى الأعباء التي تتكبدها الدولة في حماية منافذها الحدودية على الرغم من أن التجار إذا ما نظموا أنفسهم وطالبوا بـأن تكون هناك إجـراءات ومعاملات في الجمارك تتسم بالسهولة فلا أعتقد أن أحداً سيلجأ إلى التهريب الذي يعتبر ظاهرة مرتبطة بالفساد.. وهذا الأمر أضر باقتصاد البلد إضافة إلى الإضرار بالمواطنين نظرا لانعدام الرقابة على السلع التي تدخل عن طريق التهريب فبعضها غير مطابق للمواصفات وقد تكون تالفة.

> مـا هـي أضرار هـذه الحـرب عـلى الاقتصاد الوطني؟

- عدة أضرار منها خلق مناخ غير ملائم للاستثمار ما يؤدي إلى هروب الرأس مال الحقيقي ورجال الاقتصاد الحقيقيين من الاستثمار، فلا يوجد رأس مال حقيقي منافس وحصل على أمواله عن طريق كسب الحلال المشروع، وهروب هؤلاء خسارة على الوطن عندما يعزفون عن الاستثمار واستثماراتهم دائما تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.. وهذا يعطي مؤشراً على غياب سلطة وهيبة الدولة وقوانينها النافذة.. وتهدر كثيراً من الموارد الاقتصادية التي كان يمكن أن توجه للتنمية في البلاد.

> كيف يمكن إخضاع السوق اليمني للمنافسة التجارية العادلة؟

- يمكن ذلك من خلال إعادة صياغة شكل الاقتصاد والسياسة الاقتصادية للبلد، وإذا ما أردنـا أن نتجه إلى اقتصاد السوق فلا بد من وجـود ضوابط تحد من أي انحرافات للقطاع الخاص وتحملهم مسئوليتهم الاجتماعية تجاه الوطن والمواطن، إضافة إلى ضرورة تواجد الدولة اقتصاديا للقيام بواجباتها الاجتماعية تجاه المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود الذي هم بحاجة إلى الرعاية الاجتماعية وحمايتهم من جور اقتصاد السوق الحر وأيضا عليها أن تعمل على تصحيح المسار الاقتصادي في حال حدوث أي تشوهات أو اختلالات.

وخلاصة القول نحن بحاجة إلى سياسة اقتصادية تتناسب مع الوضع في اليمن وبما يلبي طموحات الشعب اليمني ويحفظ له كرامته.

> ما هو أثر هذه الظاهرة على ميزان المدفوعات للدولة؟

- لا شك أن ميزان المدفوعات يتأثر سلبا أو إيجابيا بالتبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال، فإذا ما كانت الأمـور تسير باتجاه إغـراق السوق اليمنية بمنتجات خارجية دون رقابة أو تدخل من قبل الدولة وفي ظل محدودية صادرات اليمن والمعروض من النقد الاجنبي لا شك أن هناك آثاراً سلبية على ميزان المدفوعات إن عاجلاً أو آجلا.. وبالتالي إذا كانت هناك حرب تجارية فسوف تؤدي إلى تضرر ميزان المدفوعات فيجب على الدولة ومن حقها بناء على المواثيق الدولية التي تسمح لها اتفاقية منظمة التجارة العالمية أن تتخذ اجراءات تعمل على تصحيح أي اختلال في ميزان المدفوعات.

> أين دور الحكومة في الحد من هذه الظاهرة؟

- أعتقد أنه كان للحكومات السابقة دور كبير جدا في بروز عدد من كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال الذين هبطت عليهم الثروة دون عناء ومنحت لهم كافة التسهيلات وأثروا على حساب الدولة والشعب، فكانوا يتصرفون دون حسيب أو رقيب حيث حدث تزاوج غير شرعي بين المال والسلطة فتم تغييب وعن عمد دور الدولة، وما زلنا نجتر هذه الآثار حتى وقتنا الحاضر خاصة والكل يهتم بالجانب السياسي والأمني وما زال الجانب الاقتصادي مغيبا عن قصد، رغم أنه أساس حل لكل المشاكل التي يعاني منها اليمن.. فعن طريق الإصلاح الاقتصادي والاهتمام بالاقتصاد يمكن حل كل المشاكل العالقة، فمعظم المشاكل السياسية والأمنية يكمن خلفها العامل الاقتصادي بدرجة أساسية، ومن هنا ينبغي على القائمين في الدولة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وإعطائه أولوية إذا ما أرادوا أن يبنوا يمناً جديداً مزدهراً قائماً على العدل والمساواة.